مجالس المحافظات في نينوى وبغداد والبصرة تحت رقم 5 مقالات

بهرا الضياء

العدد 471 - الأحد 25 كانون الثاني 2009م - 6758 آ

Bahra No. 471 Sun. 25 Jan 2009

قراءات

العدل مرتبط بصميم وجود الإنسان داخل المجتمع

اشور ياقو البازي

العدل هو الفضيلة الأولى في نظام المجتمع ومؤسساته، كما ان الحقيقة هي الفضيلة الأولى في نظام الفكر ومتطلباته. نعلم أن أي نظريّة، مهما كانت متالقة وجذابة، يجب رفضها، أو اعادة النظر فيها، إذا تبين أنها مناقضة للحقيقة. كذلك أي نظام اجتماعي، مهما كان فعالا، يجب إصلاحه، أو إزالته إذا تبين أنه مناقض للعدل. وهذا القول يصح في أنظمة المجتمع ومؤسساته العامة كما يصح أيضا في علاقات الناس بعضهم ببعض داخل المجتمع. ان العدل مرتبط بصميم وجود الإنسان داخل المجتمع. والعدل فضيلة يعترف المرء بالإنسان الآخر العائش معه في المجتمع وبما له من حقوق اعترافا ثابتا ودائما. إنه ليس مجرد عمل عابر، بل هو فضيلة، أي إنه موقف داخلي ثابت يتخذه الإنسان عن اقتناع ويعمل على تحقيقه في جميع علاقاته بالناس.

يبنى العدل إذن على الاعتراف بالإنسان وبما له من حقوق. وحقوق الإنسان تنتج من كونه إنسانا، أعني كائنا روحيا يحمل في ذاته غاية عمله، وهو مدعو إلى تحقيق كماله الذاتي تحقيقا حرا. كل إنسان هو غاية في ذاته. ومن ثم لا يجوز أن يكون بعض الأفراد مجرد وسيلة لاكتمال البعض الآخر. كما لا يجوز بأن يُضحى بحرية بعض الأفراد في سبيل تعزيز حرية غيرهم. والكتاب المقدس يؤكد ان الناس كلهم أشخاص خلقهم الله على صورته ومثاله. فهم إذن، بسبب صورة الله فيهم، متساوون في الحقوق الأساسية العائدة للشخص البشري، وتلك الحقوق الأساسية لا يمكن أن تخضع لأيّة مساومة. والعدل هو الفضيلة التي تضمن تحقيق تلك الحقوق الأساسية لجميع الناس.

من خصائص الإنسان أنه "شخص"، وتعني هذه اللفظة أنه كائن يشخص إلى الكائنات الأخرى، أي يلتفت إليها ويتوجّه نحوها ويرتبط بها. ولكنّ الارتباط بالآخر ليس بالأمر السهل. فالعلاقة بين الناس تنطوي دوما على أمرين متناقضين، فمن جهة يعيش الأشخاص جنبا إلى جنب، وهذا يفتح أمامهم مجال التعاون، وكل تعاون في المجتمع تنتج عنه حياة أفضل ممّا لو كان كل فرد عائشا وحده ومضطرا إلى أن يبني ذاته بمفرده.

ولكن ارتباط الأشخاص بعضهم ببعض ينجم عنه من جهة أخرى تصارع المصالح، إذ يسعى كل شخص إلى الحصول على أكبر قدر من المنافع المتأتية من وجود الآخرين. فمن شأن العدل أن يحل هذا التناقض بتوزيع منافع الوجود معا في المجتمع على جميع الناس، بحيث يُعطى كل ذي حق حقه. لا يستطيع الإنسان أن يبني ذاته ويبني العالم إلا مع غيره من الناس. وفي هذا البناء، بناء الذات وبناء العالم، الناس هم في الوقت عينه معاونون بعضهم لبعض وحمل ثقيل بعضهم على بعض. والعدل وحده بإمكانه أن يجمع بين هذين الأمرين المتناقضين، فيحمل الناس على التعاون معا في قبول الآخر والاعتراف بحقوقه، ليصل كل إنسان إلى إنماء كيانه، لذلك يبدأ العدل عندما يعتبر كل إنسان الآخر مساويًا له في الكرامة الإنسانية وفي ما ينتج عنها من حقوق وواجبات.

الاعلام المستقل ودوره في تحريك الاوراق الساخنة*

ناجي الغزي

أن ملكية وسائل الاعلام من حيث نوعها وطبيعتها تؤثر على توجهات القائمين عليها الأستراتيجية و الأيديولوجية في بعدها المادي والتقني سلبا وإيجابا، وان تلك التاثيرات تختلف بأختلاف طبيعة ملكية وسيلة الاعلام. وان وسائل الاعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية في الدول الدكتاتورية تكون عادة ملكيتها بيد الدولة صاحبة القرار، والمادة الاعلامية في تلك الانظمة خاضعة للرقابة المباشرة وغير المباشرة التي تتعارض مع سياسة النظام.

أما في الدولة الديمقراطية فيتمتع المواطنون في حرية تملك وسائل الاعلام للقادرين على انشائها وادارتها وتشغيلها تبعا لضوابط وقوانين الدستور الضامنة لحق ممارسة حرية الاعلام المستقل والحر.

والاعلام المستقل في ثورة تكنلوجيا الاتصال المتطورة تجاوز الحدود وكشف المحضور والمستور والغى محاولات الانغلاق والتستر داخل المجتمعات مهما كانت طبيعتها. والاعلام كوسيلة اتصال وتفاعل مهمة بين الحدث والجمهور لذا تستخدم تلك الوسائل لتغطية الاحداث والاخبار وإنتاج البرامج التي تهم الجمهور، وتتم تغطية تلك الاخبار والبرامج بطريقتين "عشوائية و منظمة ".. فالطريقة العشوائية - هي التي تتم بواسطتها تغطية الاحداث والاخبار في فترات الحروب والازمات بطريقة غير منظمة وغير معدود لها مسبقا عن طريق البث المباشر والتسجيل السريع وبثه كما هو دون اللجوء الى تقطيع ومونتاج.

والطريقة المنظمة - هي التي تتم عن طريق نقل الاحداث والاخبار والبرامج بصورة منظمة تعد لها وسائل الاعلام مسبقا ونلاحظ في تلك الطريقة تتنافس وسائل الاعلام لتقديم افضل خدمة أخبارية للرأي العام المحلي والعالمي.

وبما أن وسائل الاعلام المرئية "الفضائيات" لها نصيبها الاكبر من الجمهور في استقاء المعلومات مقارنة بالوسائل الاعلامية الاخرى، لذلك فهي تلعب دورا كبيرا في تحريك الكثير من الازمات والظواهر السياسية والاجتماعية والسياسية باعتبارها أوراقا ساخنة تهم الوضع الداخلي للمواطنين والخارجي للرأي العام وتهيج المشاعر وتثير الضمائر، لذلك تسلط الضوء على مفاصل الضعف التي تنتاب تلك الازمات والظواهر، مثل اختراق حقوق الانسان أو زج المعارضين بالسجون أو إبعاد فئة معينة من البشر خارج البلاد أو محاربة المرأة واقصائها أو أهمال خدمات معينة وأزمات أخرى...

وتحاول وسائل الاعلام ان تحرك تلك الاوراق وتوجهها نحو الحكومات التي تخترق تلك الازمات والظواهر وتطرحها على شكل برامج أخبارية درامية حسب تسلسل اهميتها مع أشراك ضيوف متخصصين بتلك الازمات وعرضها على ملايين البشر لتشاهدها وتتفاعل معها وتراقبها مؤسسات عالمية متخصصة بتلك الشؤون وتضع ملاحظاتها عليها وربما تدول تلك الازمات وتضع تحت قبة المؤسسات الأممية كمجلس الامن أو الامم المتحدة . فتحاول الدول ان توجه اصابع الاتهام لتلك الوسائل الاعلامية وتسميتها بالمغرضة والمسمومة والعدائية لانها أثارت مشاعر المواطنين ونبهت الرأي العام المحلي والدولي لتك الازمات.

وتبتغي تلك الوسائل الاعلامية من إثارة تلك الازمات " غرضين " الاول - هو إبتزاز الحكومات التي تتعرض لتلك الازمات من أجل فتح قناة اتصال وتواصل بينها وبين تلك الوسيلة عبر وسطاء لاغراض مادية، من أجل تمويلها ماديا وهذا السلوك هو غير لائق ولا يرتقي الى الاخلاق المهنية ومواثيق الشرف التي يتمتع به الاعلام كرسالة أنسانية وأخلاقية تهدف الى ابراز الحقيقة ونقل الحدث بمصداقية عالية، وهنا لانريد ان نسمي تلك القنوات وهي معروفة لدى القارئ الواعي والمشاهد المتابع .

والثاني - هو تحريك وابراز تلك الظواهر الانسانية من أجل المساهمة الفعالة والجادة للتقليل من الممارسات غير الإنسانية التي ترتكب بحق المواطنين وتلك المهمة جزء هام من الرسالة الاعلامية التي عملت من أجلها . وبذلك هي تطبق بنود مواثيق الشرف والمهنية الاعلامية بنقل الحدث والخبر بمصداقية عالية وبحيادية، وأظهاره للرأي العام الدولي من أجل التدخل للحد من تلك الظواهر وحل تلك الازمات دون ان تتجاوز حدودها المهنية ودون أي مساومات، وهذه السلوكية للاسف قليل من الوسائل تلجئ اليها.

* الحوار المتمدن

علاقة انتخابات مجالس المحافظات بالديمقراطية

بقلم: خوشابا سولاقا

ان اولى اولويات الديمقراطية والنظام الديمقراطي في الحياة الانسانية هي اختيار ممثلي الشعب في مؤسساته الدستورية لادارة شؤونه المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من موجبات الحياة المدنية الاجتماعية، وعليه وبحكم هذه الاهمية للانتخابات اصبحت عملية الانتخابات في العرف السياسي واجب وطنيا لابد من ادائه من قبل كل مواطن غيور وحريص على وطنه ومصالح شعبه، وتكون المشاركة فيها من قبل المواطن الذي له حق الانتخاب فرضا من فرائض الوطنية الحقة حتى في حالة عدم قناعته بالتصويت لصالح اي قائمة او مرشح، لان في ذلك السلوك تجسيدا لموقف وطني سياسي من القوائم والمرشحين المتنافسين، وهي بالتالي مساهمة في ترسيخ مبادئ وتقاليد ممارسة الديمقراطية على المستوى الوطني، التي تصبح بالتالي سياق عمل ديمقراطي لاختيار خير ممثلين للشعب في مؤسساته الدستورية والقانونية لحماية المصالح والحقوق الوطنية للشعب، من خلال قبول او رفض العناصر المرشحة التي تتنافس بصورة ديمقراطية على تولي المسؤولية في مؤسسات الدولة لاجل خدمة الوطن والشعب.

ان عملية الانتخابات بحد ذاتها ليست هي الهدف العام والاستراتيجي لبناء الديمقراطية وتأسيس النظام الديمقراطي القائم على المؤسسات القانونية لادارة دولة ديمقراطية حديثة بكل معنى الكلمة، بل هي وسيلة من وسائل بناء الديمقراطية والنظام الديمقراطي الحر المبني على تجسيد ارادة جماهير الشعب في تقرير ما يريده وما يطمح اليه مستقبلا. والديمقراطية بحد ذاتها لا يمكن تحقيقها بمجرد اجراء انتخابات لممثلي الشعب في مؤسسات الحكم، بل يتحقق ذلك من خلال بناء المؤسسات الثقافية والتربوية ومؤسسات المجتمع المدني التي تبني أناسا وملاكات تؤمن بالفكر الديمقراطي الحر وأناسا لهم ارادة ووعي وثقافة ديمقراطية ويؤمنون بالمبادئ والقيم الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان ومساواة الرجل بالمرأة وثقافة الحوار وقبول الاخر والتعددية بكل اشكالها القومية والدينية والطائفية والسياسية. اي بمعنى اخر ان الانسان الذي يؤمن بالديمقراطية وحرية الرأي والتعددية والمشاركة في الوطن، عليه ان يقبل الاخر ويعطي له الحق الذي يؤمن به لنفسه وان يتخذ من الحوار والنقاش الحر العقلاني والعلمي وسيلة لحل اي تناقضات وخلافات تحصل مع الاخر، وان يكون الحوار بديلا للغة وثقافة العنف. في هذه الحالة فقط نستطيع ان نمهد ونهيئ الارضية المناسبة لبناء حياة ديمقراطية صحية وسليمة متكاملة الاوصاف.

لذلك فأن عملية المشاركة الشعبية والجماهيرية في التصويت في انتخابات مجالس المحافظات او اية انتخابات اخرى هي كما قلنا فرض وواجب وطني واخلاقي على الجميع. بالرغم من كون اختيار الغالبية العظمى من المرشحين ولمختلف القوائم والكيانات المتنافسة لمقاعد مجالس المحافظات لم يتم على اسس الكفاءة والنزاهة والخبرة المتراكمة لمثل هذه المجالس والمؤهلات العلمية الاختصاصية والاخلاص والولاء للوطن وسيادة القانون والمواصفات الفنية والادارية والقانونية التي تتطلبها مسؤولية موقع عضو مجلس المحافظة، وانما تم على اسس اخرى مخالفة للمطلوب وعلى اسس العلاقات الشخصية والانتماء القومي والديني والطائفي والحزبي والولاء الشخصي لاصحاب السلطة والنفوذ في الحكم والمجتمع وغيرها من الخصوصيات التي تجعل الانتخابات في نظر الشرائح المثقفة الواعية مجرد شكل من اشكال اللعب والمهازل السياسية والخداع السياسي للناس، لان الانتخابات في النهاية سوف لا تكون اكثر من تبديل السيء الموجود بسيء اخر، او بما هو اسوأ من الموجود، وهكذا بالتالي تستمر المشاكل الموجودة وتتفاقم وتتعمق اكثر فأكثر ويتحقق على ارض الواقع توقعات المواطن البسيط العادي بأن الديمقراطية التي نتكلم عنها في العراق لا تجلب له الراحة والامن والرفاهية ولا تحل له مشاكل الخدمات المختلفة مثل الكهرباء وماء الشرب والصحة والتعليم والطرق الصالحة ومكافحة الفساد المالي المستشري في اجهزة الدولة المختلفة والبذخ غير المبرر والرشاوي الكبيرة التي يدفعها المواطن مقابل ما تقدمه له اجهزة الدولة العتيدة، كذلك لا يجد المواطن من جديد في شوارع المدن غير زيادة في عدد مواكب الحماية للمسؤولين وهي تخترق الشوارع بصورة مخالفة لنظام السير وتسبب الكثير من المشاكل واحيانا من المصائب والكوارث للمواطن، ولا يسمع ما يبشر بالخير بانفراج الوضع الامني والخدمي عدا تعالي صوت صفارات سيارات مواكب الحماية منذرة الناس بالويل والثبور ما يجعل المواطن مرعوبا يتسارع بفتح الطريق المغلق اصلا من قبل نقاط السيطرة غير المجدية امام موكب المسؤول ومنهم سيكون الاعضاء الجدد في مجالس المحافظات. ولا يسمع المواطن الناخب بقرارات جديدة تصدر من مجالس المحافظات ومجلس النواب الا تلك المتعلقة بتحديد الرواتب الجديدة ومخصصات الحماية والمخصصات الاستثنائية لتحسين الوضع المعاشي لهم بما يليق بمقام اصحاب المواقع الرفيعة المنتخبين من الشعب، هذا ما تعود ان يسمعه ويراه ويعيشه المواطن العراقي العادي خلال ما يقارب من ستة سنوات مضت من الحكم الديمقراطي المنتخب والوطني جدا والعاجز حتى من تأمين الحماية والامن والسلام للقائمين عليه حتى داخل الاسوار المحصنة لما يسمى "المنطقة الخضراء".

اعتقد ان الحكومة التي لا تستطيع ان توفر وتؤمن الامن لنفسها لا تستطيع ان توفر ذلك لجماهير شعبها ولا تستطيع ان تتصدى لمشاكل الشعب المتفاقمة يوما بعد اخر، حيث اصبح الناس يترحمون على الامس وما قبله عندما تقارن شؤونها اليوم بما كانت في الامس. ولغرض ان نجعل من انتخابات مجالس المحافظات شيئا جديد يختلف عما كان سائدا ومعروفا لابد ان نغير آليات الانتخابات وآليات اختيار المرشحين لعضوية المجالس، وان نغير آليات ومبادئ التصويت لدى الناخب والمرشح. فلتكن آليات الانتخابات قائمة على اسس وطنية بدلا من ان تكون قائمة على اسس المحاصصة القومية والدينية والطائفية والحزبية الضيقة، وان تكون مبنية على اسس البرامج السياسية للاعمار والبناء الوطني وتعميق الوعي بالولاء للوطن على اساس الوحدة الوطنية العراقية ارضا وشعبا وليس على اساس الخصوصيات الثانوية الاخرى. وان تكون آليات اختيار المرشحين على اسس المؤهلات العلمية والكفاءة والتخصص والنزاهة والحرص والولاء الوطني والمقدرة على النهوض بالمهام والمسؤوليات التي يمليها الموقع على المرشح، وليس على اساس الخصوصيات والعلاقات الشخصية ومدى درجة القرب من اصحاب القرار والنفوذ في مراكز السلطة في الوحدات التي يتم منها ترشيح المرشحين والاحزاب السياسية الفاعلة في توزيع الهبات والامتيازات غير الشرعية وغير القانونية. وان تكون مبادئ التصويت توعية المواطنين الناخبين بأن يكون انحيازهم في الاختيار الى البرامج السياسية العملية التي بمقدورها تقديم افضل الخدمات للوطن والمواطن وليس الى الخصوصيات القومية والدينية والطائفية والحزبية والمناطقية، بهذه الطريقة من التفكير فقط نستطيع ان نرفع من مستوى الوعي الانتخابي الوطني للمواطنين باتجاه خدمة الشعب والمصالح الوطنية وبالتالي رفع المستوى النوعي للانتخابات وجعلها عملية وطنية نافعة ومجدية تخدم الوطن والمواطن وليس العكس اي ان تصبح وسيلة بيد البعض لخدمة مصالح بعض الافراد من شرائح اجتماعية بعينها على حساب غالبية الشعب كما هو حاصل لحد الان، حيث توجد ديمقراطية تحقق للبعض ما يشاؤون دون وجود ديمقراطيين لبناء الديمقراطية الحرة لعموم جماهير الشعب وترعى مصالحهم وتحمي حقوقهم. وتوجد حرية تبيح للبعض كل شيء في الحياة دون روادع تحد من جرائمهم بحق الوطن كسرقة اموال الدولة، من دون ان يكون هناك مواطنون احرار تحاسب المتجاوزين على القانون وحقوق الدولة والشعب. نريد من الانتخابات ان تكون قادرة على الاتيان بنظام ديمقراطي حر يحقق الحرية والعدالة والديمقراطية والمساواة والشراكة الوطنية وسيادة القانون للوطن والشعب، نريد ان تكون هناك دولة القانون والمؤسسات الدستورية وليس دولة الميليشيات والعصابات والمافيات المسلحة.

> **فلتكن آليات الانتخابات قائمة على اسس وطنية بدلا من ان تكون قائمة على اسس المحاصصة القومية والدينية والطائفية والحزبية الضيقة، وان تكون مبنية على اسس البرامج السياسية للاعمار والبناء الوطني وتعميق الوعي بالولاء للوطن على اساس الوحدة الوطنية العراقية ارضا وشعبا وليس على اساس الخصوصيات الثانوية الاخرى**

على مشارف يوم التصويت

حميد الموسوي

مع بداية العد التنازلي لعملية التصويت لانتخابات مجالس المحافظات واقتراب اليوم المشهود احتدمت شدة التنافس بين القوائم المشاركة، واستمرت حملات الدعاية والترويج بشكل صاخب ومثير وامتدت لتتجاوز الجدران والبنايات والحواجز والاعمدة والاشجار والنخيل، واتسعت فغطت الاذاعات والفضائيات والصحف والمجلات، وعمّت فصارت شغل الناس الشاغل بغض النظر عن سياسييهم وبسيطهم ومثقفيهم واميهم، ومتحزبيهم ومستقليهم، وزرائهم وعمالهم وما بينهم، طلابهم وحرفييهم وحتى ربات البيوت. وصلت الملصقات المدججة بما لذ وطاب من الشعارات والمشوقات والاماني والاحلام والمزينة بأصبح الوجوه واجمل الازياء وصلت الى الازقة وابواب البيوت، ودخلت معها كاميرات ومايكات الفضائيات لاستطلاع الاراء حول قائمة "..." ومرشحيها الذين سيملؤون العراق قسطا وعدلا بعدما ملئ جورا وظلما، وقائمة ".." التي لا همّ لمرشحيها في حالة فوزهم سوى القضاء على كل اشكال الفساد الاداري والمالي ومتابعة وملاحقة المفسدين وانتزاع حقوق المستضعفين والمضطهدين من العراقيين الصابرين، وقائمة "..." التي تسعى للقضاء المبرم على البطالة بتوظيف الخريجين وتشغيل الحرفيين وخلق فرص عمل لجميع العاطلين. وقائمة... التي ستنصف المرأة العراقية وتصنع لها مكانة لا ترقى اليها الملكة بلقيس ولا ملكات بريطانيا واسبانيا والسويد، وقائمة... التي تهتم بالشباب والرياضة وتجهد دون حصول تكرار لنكسة "خليجي 19"..

وقائمة ... التي ستحافظ على البيئة وتمنع حفر الشوارع وتكديس النفايات وطفح المجاري. وقائمة... ستقضي على ازمات الماء والكهرباء والوقود، وقائمة.. ستعنى بالاطفال والمعاقين والمسنين، وقائمة.. ستحارب المزورين والمهربين، وقائمة... ستقضي على عصابات السلب والنهب والخطف، وقائمة.. للسياحة والسفر والاستجمام وتسهيل الحصول على جواز سفر دبلوماسي، وقائمة.. لتحسين الزراعة والبستنة وحماية الفلاحين وتوفير المياه والاسمدة ومضخات الماء ومولدات الكهرباء مجانا، وقائمة... لحماية الصناعة الوطنية، وقائمة.. للتجارة والاستيراد وتحسين وتطوير مفردات البطاقة التموينية وحشوها بانواع واشكال الاغذية والاشربة ومن الصنف اول باب. وقائمة.. لحفظ الامن والاستقرار.. وقائمة.. وقائمة..!.

لحد الان الامر طبيعي من وجهة النظر الديمقراطية وحالة صحية حضارية سبقتنا اليها شعوب وامم، فمن حق جميع العراقيين ان يرشحوا ويطرحوا قوائمهم وبرامجهم ويعدون الناس بما يشاؤون من احلام وامال تلامس جراحهم الازلية المستعصية -وان كانت الوعود ضمن المستطاع والمعقول احفظ لماء الوجه وادعى للمصداقية- ومن حق جميع القوائم استخدام الوسائل الاعلامية المتوفرة للوصول الى قلب وروح ونفس وهوى وعشق الناخب وجمع اكبر عدد من المؤيدين لضمان المزيد من الكراسي في مجلس المحافظة وباي طريقة لا تتعارض مع تعليمات المفوضية العليا للانتخابات، لكن الامر غير الطبيعي بل المؤسف والمحزن هو ارتفاع وتيرة الاعتداء والعنف والتجاوز بين المتنافسين تصاعديا مع اقتراب يوم الحادي والثلاثين من هذا الشهر، بدأت بعملية تمزيق وتشويه للملصقات من بوسترات ولافتات وفلكسات.. وتصاعدت: تراشقات، واتهامات، وتسقيط، وتخوين. واشتعلت فأتجهت نحو تصفية المرشحين!.

اتهمت جهات بالتزوير -مع ان التصويت لم يبدأ بعد- وخوّنت اخرى باستغلال المال العام لتمويل حملتها الانتخابية.. وسقطت وسائل اعلام واتهمت بالتحيز لقوائم معينة..

واستغلت جهات مشبوهة هذه الاجواء الملتهبة فتسللت بطرق خبيثة لتغتال مرشح من هذه القائمة هنا، وتصفي مرشح من تلك المحافظة هناك، وتفجر اجتماعا لمرشحين من كتلة معينة في هذه المحافظة ضاربة الف عصفور بحجر واحد ومحققة حقيبة من الاهداف بلمسة واحدة!. والمسؤولية تقع على من منحهم هذه الفرصة وهيأ لهم الاجواء ومن غير القوائم الكبيرة وخلافاتها المستمرة؟ والمواطن بين هذا البحر المتلاطم وهذه الفوضى العارمة حائر خائف يترقب لا يدري ماذا يفعل واين يتجه ومن ينتخب؟!

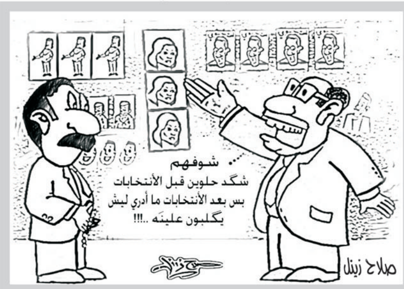وهو بين هموم تحصيل قوته اليومي، وبين وعود المرشحين لا يملك حولا ولا قوة. والعتب كل العتب على من خيبوا ظنونه في العملية الانتخابية الاولى، وادخلوه في متاهة الوعود والاحلام والمستقبل المجهول في العملية الثانية.